The Role of Rumor in the Stability of Political Regimes: Jordan as a Case Study (2011-2021)

Hamza I. Abu Sharia[(1)*] **Radwan M. Al-Majali**[(2)]

(1) Department of Humanities, International Islamic University of Sciences, Amman – Jordan.
(2) Department of Political Science, Mutah University, Karak - Jordan

* *Corresponding Auther:* hamzh73@gmail.com

Received: 30/7/2021 Accepted: 5/12/2021

Abstract

This study aims to identify the role of rumor in the stability of political regimes. The Jordanian political regime was investigated as a case study between (2011-2021). The study was based upon the following main hypothesis: (there is a correlation between rumor and the stability of political regimes). The study was also based on a problem stated in the following central question: (What is the role of rumor in establishing stability or instability in political regimes?). To verify the validity of the hypothesis and answer its central question, the analytical method was used. The study reached a set of conclusions, the most important of which are that the rumor has an important role in the political regimes, as it causes stability, tension and imbalance in the regime movement. The results indicated that neglecting response to a rumor could prompt its validity and help achieve its objectives. The study underlined the importance of strengthening the media system with capabilities that can respond to rumors in the correct manner, addressing reality and stressing the need to build trust between the bottom of the political pyramid and its top, which in turn forms an impenetrable wall to confront rumors.

Key words: Role, Stability, Rumor, Political Regimes, Political Regime.

دور الإشاعة في استقرار النظم السياسية: الأردن دراسة حالة (٢٠١١-٢٠٢١)

حمزه اسماعيل أبو شريعة [١] رضوان محمود المجالي [٢]

(١) قسم العلوم الإنسانية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان – الأردن.
(٢) قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الكرك – الأردن.

ملخص

تسعى هذه الدّراسة إلى معرفة دور الإشاعة في استقرار النّظم السّياسية، بالاستناد إلى النّظام السّياسي الأردني كدراسة حالة للفترة الزمنية ما بين (٢٠١١-٢٠٢١)، وقد قامت الدراسة على فرضيّة مفادها: (أنّ هناك علاقة ارتباطية بين الإشاعة واستقرار النظم السياسية)، وقامت على إشكالية تمحورت في السّؤال الرّئيس الآتي:(ما دور الإشاعة في بعث الاستقرار أو عدمه في النظم السياسية)، وللتّحقّق من صحّة الفرضيّة والإجابة عن سؤالها الرّئيس، فقد استخدمت الدّراسة المنهج التّحليلي.

وتوصلت الدّراسة إلى مجموعة استنتاجات، أهمها: إنّ للإشاعة دورٌ مهم بالنّسبة للنّظم السياسية، فهي باعثة على الاستقرار والتّوتر وإحداث الخلل في مسيرة النّظام، وعدم الرّد على الإشاعة يعني تسليم النّظام بصحّتها وصدق أهدافها، واستوجبت الاستنتاجات جملة من التّوصيات، أهمها: تعزيز المنظومة الإعلاميّة بالقدرات التي تلقف الإشاعة وتردّ عليها، مصوّبة الواقع، وبناء الثّقة بين قاعدة الهرم السياسي ورأسه، ما يشكّل بدوره سورًا منيعًا في عدم الالتفات إلى الإشاعات.

الكلمات الدّالة: الدّور، الاستقرار، الإشاعة، النّظم السّياسيّة، النّظام السّياسي.

المقدمة.

تؤثّر الإشاعة في استقرار النّظم السّياسيّة، وكان للتّطورات العلميّة والتّكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات أثر كبير في ازدياد ظهور الإشاعة، في الوقت الذي كان للأحداث والقضايا العالمية المختلفة أثرها في تصدّر المشهد الإعلامي العالمي، وتصاعد شكل الإشاعة في الجوانب المختلفة داخل المجتمعات الإنسانيّة.

وأدّت التّحديات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة التي واجهتها دول العالم، وبشكل خاص الدّول النّامية، وظهور العولمة وما ترتّب عليها من تأثيرات، إلى إضعاف الدور المنشود من

الدولة للحفاظ على سيادتها، في ظلّ تذبذب مستويات التّأثير؛ تبعًا لاختلاف شكل النّظم والحكومات السّياسية؛ فكانت الدّول غير الدّيمقراطيّة أكثر تأثّرًا بما حدث؛ نتيجة تدنّي قدرتها على التّكيّف مع حالة التّغيير، وفي المقابل كانت الإشاعة من الظّواهر التي بدأت تأخذ حيّزًا مؤثّرًا، وتشكّل تحدّيًا في تعزيز مؤشّرات ضعف الاستقرار السّياسي لتلك الدّول؛ لما ينتج عن الإشاعة من بلبلة وتغيير في توجّهات الرّأي العام تجاه كثير من القضايا والموضوعات التي تتصدّر اهتمامات أفراد المجتمع.

ويعدّ الأردن من الدّول النّامية التي تعاني من تحدّيات كثيرة على مستوى البيئة الدّاخليّة والخارجيّة، في الوقت الذي بدأت الإشاعة تؤثّر في المجتمع الأردني مختلف المجالات؛ إذ ازداد حجمها بزيادة استخدام شرائح المجتمع لتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات، من خلال استخدام وسائل الانترنت استخدامًا متباينًا، لا سيّما وسائل التّواصل الاجتماعي، الأمر الذي أدّى إلى تصدّر الإشاعة كأبرز التّحديات في بيئة النّظام السياسي الأردني، ما جعل الإشاعة مصدرًا مؤثّرًافي توجيه الرّأي العام ومجالات اهتمامه، وبالتّالي التّأثير في الاستقرار السّياسي للدّولة.

ووفقًا لذلك، تنقسم الدّراسة إلى أربع مباحث، تسبقها مقدّمة، وتتبعها خاتمة، على النّحو الآتي:

المبحث الأوّل: الإطار النّظري.

المبحث الثّاني: محدّدات تأثير الإشاعة في الاستقرار السّياسي في النّظم السّياسيّة.

المبحث الثّالث: الأردن ومهدّدات الاستقرار السّياسي.

المبحث الرّابع: دور الإشاعة في الاستقرار السّياسي في الأردن.

مشكلة الدّراسة:

تكمن مشكلة الدّراسة في دور الإشاعة في الاستقرار السّياسي في النّظم السّياسية، وبشكل خاص النّظام السياسي الأردني خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)؛ حيث واجه الأردن مجموعة من التّحديات السّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبشكل كبير فيما سُمّي ثورات الرّبيع العربي، وكان لتأثيرات البيئة الخارجية دور كبير في زيادة مصادر التّهديد في الاستقرار السّياسي، مع بروز قضايا التّطرف والإرهاب واللاجئين، في مقابل زيادة تأثير البيئة الدّاخليّة بتصاعد الحراك الشّعبي، وتفاقم المشاكل السّياسية والاقتصادية...خاصة، إضافة إلى زيادة حجم استخدام الانترنت ووسائل التّواصل الاجتماعي، والتّأثير المضاد للإعلام، وهو ما زاد من انتشار الإشاعات في ظلّ انخفاض

مؤشّرات وأدوات التّنشئة السّياسية (الثّقافة السّياسية، الوعي السّياسي، التّجنيد السّياسي) داخل النّظام السّياسي الأردني، فكان للإشاعة دورٌ مؤثرٌ في استقرار النّظام السّياسي الأردني، وعليه، تمحورت مشكلة الدّراسة في السّؤال المحوريّ الآتي:

- ما دور الإشاعة في التّأثير في الاستقرار السّياسي للأنظمة السّياسية، وبشكل خاص النّظام السّياسي الأردني خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)؟ ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة الأسئلة الفرعيّة:

١. ما الإشاعة؟
٢. ما العلاقة بين الإشاعة والاستقرار السياسي؟
٣. ما محدّدات الإشاعة في استقرار النّظم السّياسية المختلفة؟
٤. ما دور الإشاعة في التّأثير في الاستقرار السّياسي في الأردن؟
٥. ما مدى انعكاس تأثير الإشاعة في مؤشّرات الاستقرار السّياسي؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدّراسة إلى معرفة دور الإشاعة في النّظم السّياسية المختلفة وبشكل خاص الأردن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، وينبثق من الهدف الرّئيس مجموعة من الأهداف الفرعيّة، هي:

١. تعريف الإشاعة.
٢. بيان طبيعة محدّدات الإشاعة في استقرار النّظم السّياسيّة المختلفة.
٣. معرفة مدى تأثير الإشاعة على الاستقرار السّياسي في الأردن.

أهميّة الدّراسة:

تنطلق الدّراسة من أهمّية علميّة وعمليّة يمكن توضيحها على النّحو الآتي:

الأهمّية العلميّة: تظهر في البحث عن التّأثيرات النّاتجة عن الإشاعة في المجتمع؛ بوصفها ظاهرة اجتماعيّة تشكّل مجالاً خصبًا للدّراسات التي تبحث في العلاقة بين مجموعة من المتغيّرات(الإعلام، والسّياسة، وتكنولوجيا المعلومات والاتّصالات)، في سياق دراسة النّظم السّياسية، وما لتأثير الظّواهر المختلفة في استقرارها، في المقابل ظهرت أهميّة الدّراسة كرافد مهمّ للدّراسات العلميّة، والمكتبة المحليّة والعربيّة في دراسات الاستقرار السّياسي والرّأي العام.

الأهمية العمليّة: تبرز في ضرورة إعداد خطط قائمة على المصداقيّة لمواجهة الإشاعات مهما كان نوعها، واختيار أصحاب فكر سياسي متخصّص، لدحض الإشاعات؛ من خلال برامج تعدّ مسبقًا،

مع ضرورة إعداد برامج ذات صبغة تخصّصية في مجال الرّد على الإشاعات، وإعداد إشاعات ذات أبعاد تساعد على تعزيز النّظام وتبعث على استقراره.

فرضيّة الدراسة:

تنطلق فرضيّة الدّراسة من العلاقة بين متغيّرين: متغيّر تابع ومتغيّر مستقل، كما العلاقة بين الإشاعة والاستقرار السّياسي، وذلك على النّحو الآتي:

تنطلق الدّراسة من فرضية رئيسة مفادها: أنّ هناك علاقة وثيقة بين الإشاعة واستقرار النّظم السّياسية، وهناك فرضيّة فرعيّة تأتي على شكل سؤال سيتم الإجابة عنه في ثنايا الدّراسة.

حدود الدراسة:

للدّراسة الحالية حدود زمنيّة ومكانيّة وموضوعيّة على النحو الآتي:

- **الحدود الزّمنية:** تمتدّ الدّراسة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)؛ فقد شكّل عام ٢٠١١ تطوّر ثورات الرّبيع العربي وتأثيرها في الأردن انتهاءً بعام ٢٠٢١.
- **الحدود المكانية:** تشمل الدّراسة في حدودها المكانيّة المملكة الأردنيّة الهاشميّة.
- **الحدود الموضوعيّة:** تشمل الدّراسة تأثير الإشاعة بالنّظم السّياسيّة، وبشكل خاص دراسة النّظام السّياسي الأردني في سياق دراسة النّظم السّياسية كأحد المجالات المعرفيّة لعلم السّياسة.

منهجيّة الدراسة:

تعتمد الدّراسة بشكل كبير على منهج تحليل النّظم؛ كأحد أهم المناهج في دراسة علم السّياسة؛ بدراسة تفاعل النّظام مع البيئة الداخليّة والخارجيّة، وقدرته على التكيّف مع المؤثّرات والتّحدّيات المختلفة؛ بتتبع طبيعة المدخلات والمخرجات وعمليّات النّظام السّياسي (Darghic, 2007: 1537)، ويشكّل النّظام السّياسي على وفق هذا المنهج: "مجموعة من العناصر المترابطة والمتداخلة والمؤثّرة فيما بينها والمتعلّقة، بالتّوزيع السّلطوي للقيم في المجتمع"، وتضمّ عناصر البيئة الدّاخليّة: المؤسّسات السّياسية الحكوميّة وغير الحكوميّة، وهي تشكّل مدخلات النّظام ضمن مستويين (التأييد، والمطالب)، في حين تعتمد عمليّات النّظام على قدراته على تحقيق وظائفه المختلفة، وما يترتب على عملية صنع القرار من تعليمات وأنظمة في إطار مؤسّسي وتشريعي يشكّل مخرجات النّظام، وهي ذات تأثيرات سلبيّة

وايجابيّة فيه (المجالي، ٢٠١٥: ٥١).

وتشكّل الإشاعة هنا أحد العوامل المؤثّرة في النّظام السّياسي الأردني، بتأثيرها في سياق مدخلات النّظام السّياسي الأردني، وفي عمليّات النّظام وما يترتّب عليها من مخرجات على شكل قرارات وقوانين، وسياسات ... وغير ذلك، سواء أكان في التّعامل مع تلك الشائعات، أم في الحدّ من التّحديات التي تواجه النّظام، والتّكيّف مع متطلّبات البيئة الدّاخلية والخارجية، وهو ما يُنتِج تغذية راجعة في سياق البيئة الدّاخلية والخارجيّة، مما يشكّل مدخلات جديدة، قد تقلل من تأثير الاشاعة وتزيد من درجة الاستقرار السّياسي، أو العكس.

الدّراسات السابقة:

بحثت دراسات عديدة في العلاقة بين الإشاعة والاستقرار السّياسي، منها:

١) دراسة شرف الدّين بن ارث (٢٠١٧): "الشائعات وأثرها على الاستقرار الأمني والسّياسي للدولة: حقائق من صفحات التّواصل الاجتماعي: حالة الجزائر"، تناولت الدراسة مفهوم الإشاعة وأنواعها وعلاقتها بالاستقرار السّياسي، من خلال مواقع التّواصل الاجتماعي وحدود استخدامها وشروط التّعامل معها، وذكرت الدّراسة الوسائل القانونية لمواجهة الشّائعات، ثم عرضت أهم صفحات الفيسبوك الجزائرية، وأهم الآثار الأمنيّة والسّياسية للإشاعات المتداولة فيها، وكيفية محاربتها والوقاية منها.

٢) دراسة رضا اكحيل (٢٠١٥): "الشّائعات في المواقع الإخباريّة الأردنيّة في نشر الأخبار من وجهة نظر الصّحفيين الأردنيين": وهي دراسة مسحيّة، تناولت مفهوم الإشاعة والصّحافة الإلكترونيّة، وتأثر الشّائعات في المواقع الإلكترونية الإخباريّة، ومن ثمّ جرى اختبار عينة الدّراسة التي أكدت وجود تأثير كبير للشّائعات في المواقع الإلكترونيّة الإخباريّة، مع وجود تأثير لها في نشر الأخبار.

٣) دراسة عبدالله سعد علي وآخرون (٢٠١٩): "تأثير الشّائعات على الاستقرار السّياسي في مصر خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٩)"، تناولت الدّراسة مفهوم الإشاعة والاستقرار السّياسي، وعرضت أهم الشّائعات التي حدثت في المجتمع المصري بين(٢٠١٣-٢٠١٩٨)، سواء أتعلّقت بالمواطنين أم بالحكومة أم بالدّستور والانتخابات، وبيّنت الدّراسة تأثير الشّائعات الصحيّة والاقتصادية وآلية تعامل الحكومة معها، وتوصلت الدّراسة إلى مجموعة من النّتائج، منه: أنّ الشّائعات الاقتصاديّة هي الأكثر ظهورًا في الفترة (٢٠١٣-٢٠١٩)، وأنّ ترويجها شكّل عاملاً مؤثرًا في الاستقرار السّياسي؛ بتغيير الوزارات واهتمام الحكومة بالرّد على تلك الشّائعات.

٤) دراسة (Tomas Meluzin& et al, 2017) بعنوان:

"Rumours Related to Political Instability and Their Impact on IPOs. The Use of Qualitative Modelling with Incomplete Knowledge"

تتبعت مفهوم الشّائعات وتأثيرها في عمليّة صنع القرار، ودور المعلومات في تحديد تأثير الإشاعة داخل المجتمع، واعتمدت الدّراسة على تحليل اقتصاديّ لكيفيّة تأثير الإشاعة في المؤشّرات الاقتصاديّة والاستثمار، وانعكاس ذلك على الاستقرار السّياسي للدّولة، وتوصّلت الدّراسة إلى وجود تأثير للشّائعات في المجتمع؛ وفقًا لطبيعة المعلومات المتداولة، وتأثيرها في الاقتصاد الكلّي للدّولة، وانعكاس ذلك على الاستقرار السّياسي.

بناء على ما سبق، تتميّز الدّراسة الحالية باهتمامها ببيان تأثير الإشاعة في النّظم السّياسية، وانعكاس ذلك على الاستقرار السّياسي الأردني خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)، وتمتاز كذلك بوصفها دراسة متخصّصة في ظاهرة الإشاعة وما يمكن أن تحدثه في النّظم السّياسية، وتمتاز كذلك بأنّها تصف دور الإشاعة في الأردن في وقت عصفت فيه رياح الرّبيع العربي في كلّ الأقطار العربيّة، إلا أنّ الأردن لم يتأثّر بتلك الرّياح رغم إثارة الإشاعات حول دوره الخارجيّ وسياسته على الصعيد الدّاخلي.

المبحث الأول: الإطار النظري:

يبحث الإطار النّظري في مفهوم الإشاعة والاستقرار السّياسي، وأهم النّظريات المفسّرة لها والاقترابات النّظريّة، وفيما يأتي بيانها:

أولاً: الإشاعة: الماهية والنظريات المفسرة لها

ساعد تطوّر وسائل الاتّصال والإعلام ووسائل التّواصل الاجتماعي، على سهولة تبادل المعلومات والأخبار، وبالتالي وصول البيانات والمعلومات غير الدّقيقة، مما أدى إلى ظهور الشّائعات بشكل واضح عن طريق تلك الوسائل، فكانت تأثيراتها كبيرة في المجتمع، وبشكل خاص في مكوّنات النّظام السّياسي وعناصره، وأثّر بالتّالي في توجيه الرّأي العام(عباس، صفاء، ٢٠١٩: ٣).

تعرّف الإشاعة بأنّها: تدرّج في سياق الأخبار غير الصّحيحة، التي ليس لها أيّ أساس من الواقع، بهدف تشويه الحقيقة وتظليلها؛ بإضافة معلومات كاذبة، أو تشويه خبر صحيح؛ لإحداث تأثير سلبي ونفسي (اكحيل، ٢٠١٥: ٦).

والإشاعة: خبر غير موثوق، لم يتم التّحقّق من صحّته، ويجرى تناقله بين النّاس عبر وسائل الاتّصال المختلفة، وقد يكون الخبر سياسيًا أو اقتصاديًا أو دينيًا، أو غير ذلك؛ فهي خبر أو مجموعة من الأخبار غير الصّحيحة التي تنتشر في المجتمع، وتتداول بوسائل التّواصل المختلفة، وتحاول خلق واقع افتراضي مختلف يؤثّر في توجّهات الأفراد والمجتمع(التوم، ٢٠١٩: ١٣٩-١٤٠).

وتُصنّف أنواع الشّائعات بحسب موضوعاتها على النّحو الآتي (الجرادات، منذر (٢٠٢١): ٢٢-٢٣):

- الشّائعات السّياسيّة: تهتم هذه الشّائعات بموضوعات السّياسة الدّاخلية والخارجيّة، أو تهتم بالشّخصيّات المؤثّرة في السّياسة وعملية صنع القرار، وتؤثّر في العلاقة بين الفرد والسّلطة السّياسية، وطبيعة البنى السّياسية داخل النّظام السّياسي.
- الشّائعات الاقتصاديّة: تهتم بالموضوعات الاقتصاديّة من الجوانب كافّة في ضوء علاقة الاقتصاد بالدّولة، وما يرتبط بالاقتصاد من سلع وبضائع، ونظام تجاري ومالي، وأسعار، وموازنة، ومديونيّة، وقروض ومساعدات، وبطالة، وما إلى ذلك، وهي تؤدّي دورًا مؤثّرًا بشكل كبير في شرائح التّجار وأصحاب رؤوس الأموال، والمستثمرين والمواطنين...(Tomas Meluzin& et al,2017: 174)، وهو ما ينعكس على سيادة الاستقرار الاقتصادي، أو الوقوع في أزمات اقتصاديّة.
- الشّائعات الاجتماعيّة: تتناول موضوعات ترتبط بالمجتمع والفرد وجوانب حياته المختلفة (كالزّواج، والطّلاق، وأمور العشيرة، والجريمة، والمخدّرات، والفساد، والعنف الاجتماعي، والفقر والفساد...وغير ذلك). وتؤثّر هذه الشّائعات بشكل واضح في الاستقرار الاجتماعي ومفهوم السّلم والأمن المجتمعي والوحدة الوطنية، ممّا ينعكس بشكل سلبي على المجتمع.

وهنالك شائعات اجتماعيّة أخرى متعدّدة، منها: الدّينيّة، أو الأمنيّة، أو الثّقافيّة، أو غيرها...، مما يهدف إلى تقويض استقرار المجتمع، ونشر البلبلة، والتّأثير في توجّهات الأفراد وردود أفعالهم، من خلال التّأثيرات التي تحدثها الشّائعات تجاه القرارات بأنواعها المختلفة، وقد يمتدّ تأثير الشّائعات، سواء أكانت من الفرد أم الجماعات، أم من خارج حدود الدّولة، إلى تشويه حالة الأوضاع القائمة، أو تشوية صورة الأفراد أو السّلطة السّياسية، ونشر الفوضى داخل النّظام السّياسي لزعزعة استقرار الدّولة؛ فتظهر الأزمات بشكل كبير (أزمة اقتصادية، احتجاجات شعبية، حرب أهلية) (Al Zaman, ed.,2020)

ومن أهم النّظريات المفسّرة للإشاعة: النّظريات التي بحثت في تحديد ماهية الإشاعة، والنّظريات التي فسّرت طرق وأساليب انتقال الإشاعة، وفيما يأتي بيانها:

١- النّظريات المفسرة لظهور الإشاعة: تؤكّد "النّظرية الوظيفيّة" أنّ الأحداث والوقائع التي يشوبها عدم الدّقة والغموض في المجتمع؛ تدفع الأفراد إلى البحث عن إجابات لها، مما يؤدّي إلى بروز دور الإشاعة الوظيفي؛ بتوفير المعلومات وإنْ كانت غير صحيحة. وتفسّر النّظرية النّفسية بروز الإشاعة كنتيجة لوجود المشكلات النّفسية في المجتمع، واللاوعي المجتمعي؛ فانتشار المشكلات يؤدّي إلى عدم الاستقرار النّفسي للمواطنين، ما يخلق بدوره عدم الإدراك، وهو ما يساعد على شيوع الشّائعات وانتشارها، ويصبح المواطن وسيلة إصدار الإشاعة وترويجها، وفي مقابل ذلك بحثت دراسات في "نظرية المؤامرة" وعلاقتها ببروز الإشاعة، وأكّدت أنّ انتشار الإشاعة ناتج عن الأفراد والمؤسّسات؛ بغية تحقيق أهداف معيّنة، وتظهر الإشاعة بوسائل وقنوات إعلاميّة تزداد مع زيادة تعارض وتناقض المصالح بين المجتمع والأفراد(عباس، ٢٠٢٠: ٨٤-٨٧).

٢- النّظريات المفسّرة لانتشار الإشاعة: أكّد روجرز (Evertt Rogers) في نظريّة "انتشار المستحدثات"، انتشار المستحدثات الجديدة في المجتمع، ومدى إحداثها لخلق وعي مجتمعي؛ إذ يعتمد ذلك على دور وسائل الاتّصال الجديدة في انتشار المعلومات ودقّتها، التي تستند على درجة المعرفة والوعي والإقناع واتّخاذ القرار، لتبنّي أفكار ومعلومات جديدة (التوم، ٢٠١٩: ١٧٤)، في حين يرى "ألبرت وبوستمان" بأنّ انتشار الإشاعة يعتمد على وجود متغيّرين، هما: أهمية موضوع الإشاعة، ودرجة الغموض الذي يكتنفها؛ إذ تنتشر الإشاعة نتيجة ازدياد الاهتمام بموضوعها، وزيادة التّوترات داخل المجتمع، في مقابل ذلك تظهر نظريّة "فستنجر" بأنّ الإشاعة تنتشر نتيجة وجود تنافر معرفيّ في المجتمع، وهو تنافر يأتي عن اتّخاذ القرار والآثار والسّلوك المضاد، فتظهر الإشاعة كمحاولة للتّوفيق بين المعارف المتنافرة لدى الأفراد في المجتمع. ووفقًا لنظريّة "كارل يونج "فإنّ انتشار الإشاعة تعدّ نتيجة السّلوك الإنساني الذي يدفع الفرد إلى نشر الشّائعات كنوع من التّخفيف عن الضّغوطات غير المريحة التي يتعرّض لها، في حين أكّد "روزناو" أنّ حالة الغموض والشّك وعدم الثّقة التي تسود المجتمع تؤدّي إلى انتشار الإشاعة؛ لتخفيف التّوتر وعدم الوضوح، فيظهر الاهتمام بالنّتائج على حساب الموضوع (الجرادات،

M. Nekovee, ed al, 2007: 458-459) ؛١٤-١٣ :٢٠٢١

ثانيًا: الاستقرار السّياسي: الماهيّة والمقتربات المفسّرة

يمثّل الاستقرار السياسي قدرة النّظام على أداء وظائفه بكفاءة وفعالية في المجالات كافّة، بما ينعكس إيجابًا على العلاقات الدّولية والتّفاعل بين عناصر النّظام المختلفة، وبشكل خاص بين المجتمع والسّلطة السّياسية(المجالي، ٢٠٢١، : ٣٦).

واختلف كثير من الباحثين في حقل العلوم السّياسية حول تحديد تعريف موحّد للاستقرار السّياسي، وجرى بيان مجموعة من المؤشّرات بشأن ظاهرة الاستقرار السّياسي(شرعيّة النّظام السّياسي وقوّته وقدرته على حماية المجتمع، ونمط انتقال السّلطة، ومدى تطبيق الدّيمقراطيّة، وسيادة القانون واحترام الدّستور، وغياب العنف، والثّبات في مناصب القيادات السّياسية، وتحقيق مبدأ المواطنة والوحدة الوطنية، وتدعيم قيم المشاركة السّياسية وثقافة الوعي السّياسي)(بوعافية، ٢٠١٦: ٣١٩-٣٢١).

وأهم الاقترابات النّظريّة في دراسة الاستقرار السّياسي، هو الاقتراب النّظمي الذي يعدّمن أهم الاقترابات المفسّرة للاستقرار السّياسي، ويقوم بدراسة النّظام السّياسي، وقدرته على التّكيّف مع المتغيّرات في البيئة الدّاخلية والخارجية، والحفاظ على البقاء، وفي المقابل نجد الاقتراب البنائيّ الوظيفي يحدّد قدرة الأنظمة السّياسية والمؤسّسات الحكوميّة على أداء وظائفها، فيتوقّف استقرار النّظام السّياسي في تلك المؤسّسات للاستجابة لحركة التّفاعلات في المجتمع، ومواجهة التّحديات المختلفة (علي، عبدالله وآخرون، ٢٠١٩). أمّا الاقتراب السّلوكي فهو يفسّر الاستقرار السّياسي داخل النّظام السّياسي، بالدّوافع والظّروف الاجتماعيّة التي تتحكّم في السّلوك داخل المجتمع، بناء على جملة من المتغيّرات (الفقر، البطالة، الظّلم، عدم العدالة، غياب القانون، الاضطرابات والّتوترات السّياسية، وغير ذلك)(Radu, 2015: 757).

المبحث الثاني: محددات تأثير الإشاعة في الاستقرار السياسي في النظم السياسية:

تختلف النّظم السّياسية في درجة الاستقرار السّياسي وانتشار الشّائعات باختلاف طبيعة تلك النّظم من حيث البنى السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ويشكّل التّطوّر السّياسي والاقتصادي عاملًا مهمًا في تقليل أثر الشّائعات وتحقيق الاستقرار السّياسي؛ فتظهر الدّول الدّيمقراطيّة أكثر استقرارًا من الدّول غير الديمقراطية؛ إذ يعكس النّظام الاقتصادي درجات من التّطور وتحقيق التّنمية، مما يؤثّر إيجابًا في استقرار البُنى المختلفة (السّياسيّة والاجتماعيّة والتّعليميّة والصّحيّة وغيرها)، ويزيد

من قدرة النّظام السّياسي على القيام بوظائفه، والتّكيّف مع المتغيّرات المختلفة، إضافة إلى انخفاض حجم التّحديات والأزمات والتّوترات داخل المجتمع، الأمر الذي يخفض انتشار الشّائعات ويقلّل تأثيرها في توجّهات الأفراد في المجتمع.

وتؤدّي العوامل البشريّة والجغرافيّة إلى جانب العوامل الأخرى (البيئيّة والمناخ والصّحة) دورًا مهمًا في التّأثير في استقرار النّظم السّياسيّة، فالتّطورات الأخيرة التي أصابت العالم من ثورة علميّة وتكنولوجيّة والاهتمام بوسائل الاتّصال؛ بوصفها جانبًا مؤثّرًا في تقليل قدرة النّظام السّياسي على التّكيّف مع تلك المتغيّرات، وزيادة الأداء والدّور الوظيفي للمؤسّسات الرّسميّة وغير الرّسميّة في التّعامل مع تحدّيات البيئة الدّاخلية والخارجية. وكانت الشّائعات من أبرز الظّواهر المؤثّرة في استقرار كثير من الدّول، مع اختلاف درجة تأثيرها وانتشارها من نظام سياسيّ إلى آخر (المجالي، ٢٠٢١: ٤٠-٤١).

وهناك مجموعة من العوامل المؤثّرة في الاستقرار السّياسي، هي:

١- **درجة التّطوّر الدّيمقراطيّ:** يظهر جليًا لدى كثير من الباحثين بأنّ الدّول التي تظهر فيها مؤشّرات الدّيمقراطية تتّجه إلى تحقيق الاستقرار السّياسي، ما ينعكس إيجابًا على بيئة النّظام الدّاخليّة، فيقلّ تأثير المتغيّرات الأخرى وبشكل خاص الإشاعة؛ إذ إنّ الأنظمة الدّيمقراطيّة يقلّ فيها انتشار الإشاعة؛ نتيجة انتشار السّلوكات الإيجابية داخل المجتمع، فتظهر العلاقة بين الأفراد والحكومة بشكل أكثر وضوحًا؛ لزيادة انتشار القيم الدّيمقراطيّة التي ترفع من مستوى المشاركة السّياسيّة، وبالتّالي زيادة درجة الثّقة في مؤسّسات الدّولة، وارتقاء التّواصل الإعلاميّ للسّلطات مع الجمهور في الوقت المناسب (الخيطان، ٢٠١٨).

٢- **درجة الوعي السّياسي والثّقافة السّياسية:** يؤدّي الوعي السّياسي دورًا مهمًا في زيادة اهتمام الفرد داخل المجتمع بالقضايا المختلفة، ما ينعكس على زيادة الإدراك وزيادة حجم المشاركة السّياسيّة، وارتفاع مستوى الثّقافة السّياسية (UN, 2013: 11). وهو ما يؤدّي إلى التقليل من انتشار الإشاعة والحدّ من تأثيرها، بحيث يصبح المواطن ذا دور إيجابيّ؛ فيتصدّى لتلك المعلومات غير الصّحيحة، وينبّه على خطورتها، فيظهر في النّظم الدّيمقراطيّة زيادة في درجة الوعي السّياسي والثّقافة السّياسيّة، مما يقلّل من انتشار الشّائعات(عبدالرؤوف، ٢٠١٩: ٣).وفي السّياق نفسه، تؤدّي الثّقافة السّياسيّة دورًا في زيادة التّفاعل والانسجام بين النّظام السّياسي والمجتمع؛ نظرًا لتأثير الثّقافة السّياسيّة في العمليّات السّياسيّة المختلفة، فيظهر تقييم

المواطن لها سلبًا أو إيجابًا، مما يساعد على أداء النّظام السّياسي بالرّضا أو عدم الرّضا عن أداء الحكومة، فيقلّ انتشار الشّائعات (الدرمكي، ٢٠١٢: ٧٠).

٣- **التّطوّر الاقتصادي:** يعكس النّظام الاقتصادي التّطور الحقيقي للدّولة في المجالات كافة، حيث يظهر في نظمها السّياسيّة درجات متقدّمة في التّنمية الاقتصاديّة وحالة من الرفاه الاقتصادي، وانخفاض المشكلات والتّحديات الاقتصاديّة(انخفاض البطالة، وارتفاع دخل الفرد، وانخفاض التّضخم، وزيادة السّيادة الاقتصاديّة للدولة...وغير ذلك)، مما ينعكس بشكل إيجابي على انخفاض انتشار الشّائعات وحجم تأثيرها وبشكل خاص في الجوانب الاقتصاديّة، الأمر الذي يزيد من درجة الاستقرار السّياسي داخل النّظام السّياسي(الشمري، ٢٠١٩: ٥٦-٥٨).

٤- **العامل الاجتماعي:** يظهر الاستقرار في البناء الاجتماعي داخل الدّولة، بوصفه عاملًا مؤثرًا في تطوّر المجتمعات واستقرارها. ويشكّل تماسك الأسرة والمجتمع وانخفاض مستويات الجريمة والفساد وانتشار العادات والسّلوكات والقيم الإيجابيّة في المجتمع، جانبًا مهمًا في تحقيق الاستقرار السياسي وتقليل تأثير المهدّدات النّاجمة عن البيئة الدّاخلية والخارجية، بما فيها تهديد الشّائعات للمجتمع.

٥- **العامل الخارجي:** شكّلت التّطوّرات العلميّة والتّكنولوجيّة وثورة الاتصالات والمعلومات دورًا كبيرًا في زيادة تأثيراتها في النّظم السّياسية، فكان لها دور متفاوت في إحداث التّغييرات في الأنماط والسّلوكات في المجتمعات المختلفة، فأحدثت تلك التّطورات حالة من الاغتراب داخل المجتمع، أدّت إلى زيادة المشكلات والتّحديّات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثّقافيّة، الأمر الذي انعكس معه بشكل كبير في زيادة تبعيّة الدّولة وضاعف دورها؛ فالدّول التي لم تتكيّف مع تلك التّطوّرات، زاد تأثير وسائل الإعلام ووسائل التّواصل الاجتماعي بشكل كبير في مجتمعاتها، مما أضعف هُويّتها، وأدّت إلى حلول ثقافات خارجيّة بدلًا عن الثّقافة الوطنيّة والقوميّة، فظهر تأثير الشّائعات بشكل كبير في المجتمع، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السّياسي(المجالي، ٢٠٢٠: ١٦).

٦- إضافة إلى المحدّدات السّابقة تظهر محدّدات أخرى في انتشار الإشاعة، وتأثيرها في الاستقرار السّياسي، كدرجة الانسجام والانصهار الثّقافي بين شرائح المجتمع، في إطار الوحدة الوطنيّة، وارتفاع مستوى التّعليم وانخفاض درجة الأميّة، ومستوى الاعتزاز الوطني (الانتماء والمواطنة) (المشاقبة، ٢٠١٥).

المبحث الثالث: الأردن ومهددات الاستقرار السّياسي:

يواجه الأردن على المستوى السّياسي مجموعة من التّحديات التي تؤثّر في الاستقرار السّياسي في البيئتين الدّاخلية والخارجيّة؛ إذ تشكّل العوامل السّياسيّة جانبًا مهمًا ومؤثّرًا في ظلّ انخفاض مؤشّرات الانتقال الدّيمقراطي والإصلاح السّياسي، ولم يسهم الرّبيع العربيّ (٢٠١١-٢٠٢١) في ذلك، على الرّغم من زيادة حجم الاحتجاجات الشّعبية، وبروز خطوات تعزيز الإصلاح السّياسي واستمرار محاولاته، ولم ترتقِ هذه الاحتجاجات إلى مستوى يمكن أن يقود إلى التّغيير في أنماط السّلطة السّياسيّة، وزيادة مؤشّرات التّحوّل الدّيمقراطي؛ فانخفاض مستويات المشاركة السّياسيّة والوعي السّياسي، وضعف أدوات التّنشئة والتّجنيد السّياسي، وضعف دور مؤسّسات المجتمع المدني، وبشكل خاص الأحزاب السّياسية، وتراجع مؤشّرات الحريّات السّياسيّة والشّفافية والمساءلة، في مقابل زيادة درجة الفساد، وتدنّي مستوى الثّقة بين المجتمع والسّلطة السّياسيّة، وضعف دور البرلمان، كلّ ذلك أسهم في صعود التّحديات السّياسية وتفاقمها (حوسة، ٢٠١٦: ١٧-١٩؛ المجالي، ٢٠٢١: ٤١).وهو ما أثّر في زيادة انتشار الشّائعات السّياسيّة، وتداولها بشكل كبير؛ عن طريق وسائل التّواصل الاجتماعي، الأمر الذي زادت معه الفجوة في العلاقة بين المواطن والحكومة، وعدم الوصول إلى درجة اليقين من الخطوات والوعود في الإصلاح السّياسي، مما أدّى إلى زيادة مؤشّرات عدم الاستقرار السّياسي في الأردن.

وعلى مستوى التّحدّيات الأمنيّة، فقد أسهمت أزمات الرّبيع العربي في زيادة عدم الاستقرار الإقليمي، فظهر التّطرّف والإرهاب بشكل كبير، وانتقل تأثير ذلك إلى البيئة الدّاخلية الأردنيّة، فكان عام ٢٠١٦ من أكثر الأعوام تأثّرًا بزيادة العمليّات الإرهابيّة، التي حدثت داخل الأردن (موقع المملكة، ٢٠١٩). وفي مقابل ذلك شكّلت قضيّة اللّجوء السّوري تحديًا كبيرًا للأردن في جوانبه السّياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والتّعليميّة والاجتماعيّة، مما زاد الأعباء المترتّبة على اللّجوء، وزاد احتقان المواطن الأردني وتذمّره، وازداد عداد القوّات الأردنيّة على الحدود الشّمالية مع سوريا، وبرز ما يسمى "منطقة خفض التّوتر" جنوب سوريا(الشهوان، ٢٠١٨: ١-٤).

وتعدّ القضية الفلسطينية من أبرز القضايا التي شكّلت تحديًا للأردن في ظلّ التّحوّلات الطّارئة عليها، فيما يتعلق بالاعتراف الإسرائيلي بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر ٢٠١٧ومشاريع تصفية القضيّة الفلسطينيّة، من محاولات لرفع الوصاية الهاشميّة عن المقدّسات الإسلاميّة والمسيحيّة في القدس، ومشروع صفقة القرن، وبروز ظاهرة التّطبيع العربي مع إسرائيل، وشكّل ذلك كلّه تحديًا كبيرًا أثّر في الاستقرار السّياسي في الأردن (الشبطات، ٢٠٢١: ١٦٧-١٦٩).

وعلى المستوى الاقتصادي زادت حدّة المشكلات الاقتصاديّة في الأردن مدّة الرّبيع العربي (٢٠١١-٢٠٢١)، وبشكل خاص، مع زيادة حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وانتشار فيروس كورونا الذي ازدادت تداعياته السّياسيّة والاقتصادية على دول العالم المختلفة، فكان له تأثير في تفاقم الأوضاع الاقتصاديّة في الأردن في الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢١)(العضايلة، ٢٠٢١: ٥٦-٥٧).

وانكمش الاقتصاد الأردني بنسبة (١.٦%) عام ٢٠٢٠، وازدادت نسبة البطالة بين الشّباب إلى (٥٠%) في النّصف الأول من عام ٢٠٢١؛ مقارنة بارتفاع نسبتها الكلّي عام ٢٠٢٠ (٢٤.٧%) (البنك الدّولي، ٢٠٢١). وارتفع عجز الموازنة العامّة عام ٢٠٢١ بـ(٢٠٨٩) مليون دولارًا (العربي الجديد، ٢٠٢١). في مقابل ارتفاع الدّين العام للأردن حتى نهاية ٢٠٢٠ بـ(٤٦) مليار دولار، مع زيادة حجم التّضخم في الرّبع الأول من عام ٢٠٢١ بنسبة(٠.٦%)(البنك المركزي الأردني، ٢٠٢١).

وفي السّياق ذاته ظهرت التّحديات الاجتماعية وزادت من انتشار الفساد والواسطة والمحسوبيّة، والفقر والجريمة، والمخدّرات، والعنف الاجتماعي، وظهرت سلوكات غير مألوفة في المجتمع الأردني، إضافة إلى ضعف تماسك الأسرة، وضعف دور العشيرة... (المشاقبة، ٢٠١٨). إضافة إلى التّحدّيات الثّقافيّة والإعلاميّة والفكريّة والتّعليميّة والبيئيّة والصّحية، التي بدأت تزداد بشكل كبير مع إضعاف دور الدّولة وزيادة تفاقم المشكلات الأخرى وانخفاض الاستقرار السّياسي، مما ساعد على انتشار الشّائعات بأشكالها المختلفة في المجتمع، الأمر الذي زاد من مؤشّرات عدم الاستقرار السّياسي بشكل واضح وبدرجات أكثر.

المبحث الرابع: دور الإشاعة في الاستقرار السياسي في الأردن

شكّلت الإشاعة في مراحل تطوّر الدّولة الأردنية مصدر تهديد لاستقرار النّظام السّياسي، لكنّها اختلفت من مدّة إلى أخرى، وارتبطت بزيادة الأزمات والتّحديات والتّطورات العلميّة والتّكنولوجيّة وثورة الاتّصالات؛ فقد زاد انتشار الشّائعات وتأثيرها في المجتمع الأردني بشكل واضح في أثناء الرّبيع العربي(٢٠١١-٢٠٢١)؛ نتيجة زيادة الإقبال على استخدام وسائل التّواصل الاجتماعي، وزيادة أزمات المنطقة العربيّة، فزادت تأثيرات البيئة الخارجيّة في البيئة الدّاخليّة، الأمر الذي انعكس على استقرار النّظام السّياسي الأردني، فظهرت التّأثيرات السّلبيّة للشّائعات في أبعادها السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة على النحو الآتي:

- على المستوى السّياسي: أسهمت الشّائعات في خلق حالة من التّشكيك السّياسي، بإشاعة عدم الثّقة بين المجتمع والسّلطة السّياسية، وانخفاض مستويات التّنشئة السّياسيّة، فأصبح المجتمع

أكثر عرضة للفتن والقلاقل الاجتماعيّة والسّياسيّة، مما قد يقود إلى سلوكات عدوانيّة وانتقاميّة تجاه المجتمع والسّلطة السّياسيّة والأجهزة الأمنيّة، إضافة إلى تقليل الإشاعة من هيبة الدولة ومكانتها في السّياسة الخارجيّة (اكحيل، ٢٠١٥: ٥٢-٥٣).

- على المستوى الاقتصاديّ: عملت الإشاعة على تفاقم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع الأردني، بإضعاف القرار الاقتصادي وإثارة الشّك وعدم المصداقيّة الاقتصاديّة، وخلق حالة من الإرباك في السّوق الأردنيّة، وحالة من عدم الاستقرار في الأسعار، وتذمّر العاطلين عن العمل، وتراجع السّياحة بسبب عزوف السّواح، مما أضعف القطاعات الاقتصاديّة المختلفة (USAID, 2020: 13-14).
- على المستوى الاجتماعيّ: أحدثت الإشاعة تغييرات متعدّدة في المجتمع الأردني؛ إذ ساعدت على إضعاف دور العشيرة وعلاقتها بالسّلطة السّياسيّة، وشكّكت بدورها في المجتمع واستقراره، وأدّت الإشاعة إلى انتشار الجريمة وتشويه صورة المجتمع وقيمه، وانتشار الفساد والمخدّرات والعنف الاجتماعي، فأصبحت ترتبط بسلوك الفرد الأردني، وكلّ ذلك زاد من حدّة الاحتقان الاجتماعي وحالة عدم الاستقرار (الجرادات، ٢٠٢١: ٦٠).
- على المستوى الخارجيّ: كان للشّائعات الخارجيّة تأثير واضح في البيئة الأردنيّة في ظلّ حالة الانفتاح وتأثير وسائل الاتصال والإعلام الخارجي، وضعف وسائل الإعلام المحليّة(الغنيمات، ٢٠٢٠)، فقد أظهرت دراسة لموقع (رصد)* عام ٢٠١٨ أكّد أنّ (٧٠%) من الشّائعات في الأردن مصدرها منصّات التّواصل الاجتماعي المحليّة والخارجيّة، و(٣٠%) من وسائل إعلاميّة، ومواقع إخباريّة محليّة وخارجيّة؛ إذ إنّ (٤١%) من الشّائعات مصدرها خارج الأردن، وذلك على النّحو الآتي: (٧% من إسرائيل، ٢٥% منصّات لأردنيين في الخارج، و٦% مواقع إخباريّة عربيّة، و٣% وسائل إعلام سوريّة ولبنانيّة)(موقع عمون الإخباري، ٢٠١٩)، والجدول الآتيبوضّح أنواع الشّائعات في الأردن للفترة (٢٠١٩-٢٠٢٠).

* وهو مرصد الإخباري الأردني، أنشئ بعد عام ٢٠١٤ من معهد الإعلام الأردني؛ بهدف تعزيز الشّفافية والمساءلة في الإعلام.

الجدول (١)

أنواع الشّائعات في الأردن خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

العام	٢٠١٩	٢٠٢٠
نوع الإشاعة	عدد الشّائعات	عدد الشّائعات
السّياسيّة	١٦٥	٦٣
الاقتصاديّة	١٢٣	٨٣
اللاجتماعيّة	١١٢	٨٣
الصّحيّة	-	١٧٤
الأمني	٨٧	٩٩
الشّأن العام	-	٦٧
المجموع	**٤٨٧**	**٥٦٩**

المصدر: تقرير مرصد أكيد الإخباري الأردني لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠.

إنّ انتشار الشّائعات في الأردن قد زاد بشكل كبير عامي ٢٠١٩، و٢٠٢٠؛ إذ يلاحظ زيادة الشّائعات السّياسية عام ٢٠١٩؛ بسبب الحراك الشّعبي الذي جاء -بشكل واضح- بعد حراك الدّوار الرّابع في حزيران ٢٠١٨، ومن بعده تطوّرات قضيّة إضراب المعلمين عام ٢٠١٩، يفسّر ذلك الانفتاح الدّيمقراطي الذي تبناه النّظام السّياسي الأردني؛ بإطلاق الحريّات، ومرونة النّظام السّياسي في التّعامل مع الحراك الشّعبي؛ للوقوف على أهم ما ينادي به الحراك من أجل دراسته والخروج بالحلول الملائمة له، في حين زاد تأثير الإشاعة بشكل كبير عام ٢٠٢٠ وتركّزت في الشّائعات الصّحية بسبب انتشار فيروس كورونا، ويفسّر ذلك الرّغبة في الحفاظ على مجتمع صحّي جعل بدوره المواطنين متفاعلين مع حالة الوباء الموسوم بكورونا، ولا أدلّ على ذلك من امتثال المواطنين بالقرارات الصّادرة عن خليّة الأزمة التي شكّلها النّظام السّياسي، وهو ما جعل الأردن يخرج من الأزمة بأقل الخسائر في الأرواح في أثناء معركته مع وباء كورونا.

ومن هنا نلحظ أنّ الشّائعات في الأردن للمدّة (٢٠١١-٢٠٢١) ارتبطت بقضايا خارجيّة وأخرى داخليّة، فكانت موضوعاتها متنوّعة ما بين سياسيّ واقتصاديّ واجتماعيّ وصحيّ...وغير ذلك؛ والتّغيّرات التي حدثت في بيئة النّظام السّياسي الأردني، إلى مرحلة زاد معها حجم الشّائعات بشكل كبير، وبشكل خاص في الفترة (٢٠١٩-٢٠٢١)؛ بسبب الحراك الشّعبي الأردني عامي ٢٠١٨-٢٠١٩، وانتشار فيروس كورونا عام ٢٠٢٠ (صحيفة الغد الأردنيّة، ٢٠٢٠: ٧/٧).

وبتحليل محتويات الجدول (١) نتوصّل إلى النّتائج الآتية:

- إنّ الإشاعات الصّحيحة لعام ٢٠٢٠ قادت بقيّة الإشاعات في الأعوام (٢٠١٩) و(٢٠٢٠)؛ إذ سُجلت ١٧٤ إشاعة، في حين لم تكن إشاعة صحيحة واحدة عام ٢٠١٩، وكذلك ظهرت إشاعات الشّأن العام عام (٢٠٢٠) في حين لم تسجل إشاعة واحدة عام (٢٠١٩) ما يعني أنّ الشّعب الأردني يتلاءم مع الظّروف ويستجيب لمستجدّاتها.
- هناك ميل إلى تدنّي إعداد الشّائعات عام (٢٠٢٠) عن عام (٢٠١٩) من النّاحية السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ إذ سُجّل ميل إلى التّنازل ما بين عامي (٢٠١٩) و (٢٠٢٠) عن الإشاعة السّياسية إلى (٤٠) إشاعة، ومن النّاحية الاقتصاديّة سُجّل ميل نحو الأدنى إلى (٢٩) إشاعة، ما يعني أنّ اهتمامات المواطنين صُرفت تجاه الإشاعات الصّحيحة على اعتبار أنّ صحّة الإنسان أغلى ما نملك؛ نتيجة وباء كورونا، وهو ما أشغل المواطنين عن الاهتمام بالإشاعات السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة بعضًا من الشّيء؛ إذ سُجّلت إشاعاتها (١٧٤) وهو اهتمام لم تحظ به سابقًا.
- ظهور إشاعة الشّأن العام؛ فقد سُجّلت (٦٧) إشاعة، ما يعني أنّ الأحوال العامّة في الأردن أخذت تتدرّج في سلّم اهتمامات المواطنين أكثر من قبل.

الجدول (٢)

موضوعات الشّائعات في الأردن خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١).

نوع الإشاعة	الموضوع
السّياسيّة	الحراك الشّعبي الأردني، القضيّة الفلسطينيّة وصفقة القرن، الانتخابات التّشريعيّة والبلديّة واللامركزيّة، الأحداث الإرهابيّة التي وقعت داخل الأردن، قضية الفتنة، تعامل الحكومة مع جائحة كورونا، قانون الدّفاع.
الاقتصاديّة	أسعار السّلع والبضائع، المشتقّات النفطيّة، البطالة، الغاز مع إسرائيل، الضّرائب والرّسوم، المديونيّة الخارجيّة، المساعدات والقروض، وصندوق همّة وطن...إلخ.
الاجتماعيّة	قضايا الفساد، والجرائم في المجتمع، وانتشار المخدّرات، والعنف الاجتماعي...إلخ
الصحيّة	ارتبطت بطبيعة فيروس كورونا: أعداد الإصابات والوفيات، الإجراءات الصّحيّة الحكوميّة، المطاعيم وأنواعها.

المصدر: أعدّ الباحثان الجدول بناءً على نماذج الشّائعات التي ظهرت في الفترة(٢٠١١-٢٠٢١) بالاعتماد على مصادر مختلفة.

يقودنا تحليل محتويات الجدول رقم (٢) إلى النّتائج الآتية:

- يوجد وعي أردني متنامي في صفوف الشّعب الأردني، فقد غطّت موضوعات الشّائعات كل الجوانب المتعلقة بحياة المواطنين، وهي الجوانب الأكثر حساسية وتأثيرًا.
- إن هناك سقفًا بلا غطاء للحريّات العامّة، ما أدّى إلى تفعيل الحراك على السّاحة الأردنيّة، وتحقيق المواطن لكلّ ما يرغب في تحقيقه، يدلّ على ذلك، قلّة الموقوفين بسبب الحراك، وعدم الاحتجاز إلا لمبرّرات.
- إنّ الموضوعات التي كانت موضع الإشاعة لها مبّرراتها في الشّارع الأردني؛ فالظّروف السّياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والصّحيّة التي غطّتها الإشاعة فرضها الواقع المعيش من قبل المواطنين.
- إنّ إفساح المجال للمواطنين للتّعبير عن آرائهم ومواقفهم المختلفة أدّى في النّهاية إلى ثبات النّظام السّياسي الأردني، وعدم العصف به كبقيّة الأنظمة السّياسيّة في بعض الدّول العربيّة.

واستنادًا إلى ذلك؛ فقد شكّلت الإشاعة مصدرًا لعدم الاستقرار السّياسي في الأردن، وارتبطت بعوامل داخليّة وخارجيّة، وتركّزت في شكلها ومضمونها بنوع المشكلات والأزمات التي تواجه الأردن، فقد عكس انتشارها وتجاوب الرّأي العام معها مجموعة من الحقائق، منها: ضعف الإعلام الوطني، وبروز تأثيرات البيئة الخارجيّة في توجّهات الرّأي العام الأردني، وضعف مؤشّرات التّطور الدّيمقراطي، وانخفاض مستوى الوعي السّياسي، وهنا بات المجتمع الأردني مخترقًا في منظومته الثّقافيّة والاجتماعيّة، وأكثر عرضة للانتقال إلى حالة من الانقسام المجتمعي.

الخاتمة:

إنّ دراسة دور الإشاعة في استقرار النّظم السّياسية من الدّراسات المهمّة؛ لأنّ كثيرًا من الإشاعات تساعد على اضطراب النّظم السّياسية أو على أقلّ تقدير زعزعتها، فتأخذ وقتًا طويلًا حتى تستأنف مسيرتها، وهذه الدّراسة وضعت لإيضاح أسباب عديدة تسفر عنها الإشاعات ويجب التّعامل معها بعقلانيّة.

وقد قامت الدّراسة على فرضيّة رئيسة مفادها: (أنّ هناك علاقة ارتباطيّة بين الإشاعة واستقرار النّظم السّياسية)، وتمحورت إشكاليّة الدّراسة في السّؤال المحوري: (ما دور الإشاعة في بعث الاستقرار أو عدمه في النّظم السّياسيّة).

لقد توصّلت الدّراسة إلى صحّة الفرضيّة، وأجابت عن سؤالها المحوريّ، وتوصلت إلى استنتاجات عديدة، بيانها في الآتي:

أولًا: الاستنتاجات

١. إنّ الأنظمة السّياسية مهما كانت درجة تنظيمها لا بد أن تتأثّر بالإشاعة الموجّهة إليها.
٢. يتحدّد تأثير دور الإشاعة بقوّة النّظام ومسوّغات تبرير زيف الإشاعات.
٣. إن خير ردّ للنّظام السّياسي على بعض الإشاعات غير المستندة إلى دليل هو عدم الالتفات إليها، ما يجعلها تختفي في مهدها.
٤. شكلت تأثيرات العوامل السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعيّة جانبًا مهمًا في زيادة انتشار الإشاعة في المجتمع الأردني في ظلّ غياب دور الإعلام الوطني، وتوجّه المجتمع نحو الإعلام الخارجي ووسائل التّواصل الاجتماعي؛ للحصول على معلومات صحيحة.
٥. زاد تأثير الإشاعة في النّظام السّياسي الأردني في المدة (٢٠١١-٢٠٢١) بشكل كبير بعد عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١؛ نظرًا لزيادة حجم التّحديات والأزمات التي واجهت الأردن (الحراك الشّعبي وانتشار فيروس كورونا).
٦. أظهرت الموضوعات السّياسيّة جانبًا مؤثّرًا في زيادة حجم الإشاعة السّياسيّة في الأردن بشكل كبير أكثر من الشّائعات الأخرى، وبشكل خاص مع فترة الرّبيع العربي وزيادة الحراك الشّعبي بعد عام ٢٠١٨، وزيادة انتشار الشّائعات الصحيّة، التي زادت بشكل كبير مع انتشار فيروس كورونا عام ٢٠٢٠.

ثانياً: التّوصيات:

في ضوء الاستنتاجات توصي الدّراسة بما يأتي:

١- تعزيز المنظومة الإعلاميّة بالقدرات المتخصّصة التي تستطيع رصد الإشاعات والعمل على وأدها في مهدها.
٢- بناء الثّقة بين القمّة والقاعدة التي تشكّل سورًا منيعًا لا تستطيع الإشاعة اختراقه.
٣- مراجعة مسيرة النّظام السياسي بين الحين والآخر، لمعرفة إيجابيّات النّظام والعمل على تضخيمها، والسّلبيات للعمل على تجاوزها، وذلك من خلال النّظر في التّشريعات والقوانين المنصوص عليها.

٤- الانفتاح أكثر نحو تنمية الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان، التي تجعل من المواطنين سدّ دفاع عن النّظام السّياسي.

٥- تعزيز الوحدة الوطنيّة والمنظومة الاجتماعية والثّقافية في المجتمع، وإعادة دور الإعلام الوطني بشكل أكثر إيجابية لتعزيز دوره المؤثّر في الرّأي العام.

٦- إعادة النّظر في التّشريعات والقوانين الوطنية الخاصّة بمعاقبة من يقوم بنشر الشّائعات وإثارة الفتن في المجتمع.

المراجع:

- اكحيل، رضا، "**الشائعات في المواقع الاخبارية الأردنية وتأثيرها في نشر الأخبار من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين**"، رسالة ماجستير، قسم الإعلام، جامعة الشرق الأوسط. الأردن، ٢٠١٥.
- بن ارث، شرف الدين، الشائعات وأثرها على الاستقرار الأمني والسياسي للدولة: حقائق من صفحات التواصل الاجتماعي" حالة الجزائر، **كلية الحقوق والعلوم السياسية**، جامعة ورقلة الجزائرية، ٢٠١٧.
- البنك الدولي، تقرير البنك الدولي حول الأردن، موقع البنك الدولي بالعربي، ٢٠٢١. www.albankaldawli.org/arab
- البنك المركزي الأردني، إحصائيات ومؤشرات اقتصادية، **الموقع الرسمي للبنك المركزي**، بتاريخ ٢٠٢١/٧/٤. www.cbj.gov.jo
- بوعافية، محمد، الاستقرار السياسي، قراءة في المفهوم والغايات، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد الخامس عشر، جوان، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦: ٢٠٨-٣٢٨.
- التوم، محمد، الشائعات في وسائل التواصل الاجتماعي: تويتر نموذجًا، **مجلة الشمال للعلوم الإنسانية**، مجلد ٤، عدد ١، جامعة الحدود الشمالية، السعودية، ٢٠١٩: ١٣٧-١٥٦.
- الجرادات، منذر، **أثر الإشاعة في الاستقرار السياسي في الأردن خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢١ من وجهة نظر أساتذة العلوم السياسية في الجامعات الأردنية**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، ٢٠٢١.
- الخيطان، فهد، لماذا يصدق الناس الإشاعات؟ **صحيفة الغد الأردنية**، بتاريخ ٢٨ اغسطس

٢٠١٨. www.alghad.com

- الدرمكي، علي، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عُمان (١٩٨١-٢٠١٢)**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠١٢.
- الشبطات، محمد، **صفقة القرن والفكر السياسي بين منطق القوة والقانون الدولي وسيناريوهات تأثيرها على الأزمات الديموغرافية والاقتصادية في الأردن(٢٠١٦-٢٠٢١)**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، ٢٠٢١.
- الشمري، عبدالمحسن، **أثر العامل الاقتصادي في الاستقرار السياسي**، دار الرافدين، بغداد، ٢٠١٩.
- الشهوان، **راشد، تأثير اللجوء السوري على الاقتصاد الأردني(٢٠١١-٢٠١٥)**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.، ٢٠١٨
- عباس، أشواق، **العلاقات الإعلامية والإعلانية**، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، ٢٠٢٠.
- عباس، صفاء، الإشاعة وأثرها على الفرد والمجتمع، **مجلة البحث العلمي في الآداب**، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة السودان المفتوحة، ٢٠١٩، (٢٠)٨: ١-٢٢.
- عبدالرؤوف، دور الإعلام في مكافحة الشائعات، **المؤتمر العلمي السادس القانون والشائعات**، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ٢٠١٩.
- العربي الجديد، الأردن يقر موازنة ٢٠٢١، **موقع العربي الجديد**، بتاريخ ١٥ مارس ٢٠٢١. www.alaraby.co.uk
- العضايلة، رأفت، **التداعيات السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا على النظام الدولي**، رسالة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، ٢٠٢١.
- علي، عبداللهوآخرون، **تأثير الشائعات على الاستقرار السياسي في مصر خلال الفترة(٢٠١٣-٢٠١٩)**، المركز الديمقراطي العربي، ١٥ يوليو ٢٠١٩. موقع: www.democraticac.de
- الغنيمات، إشاعات خارجية تخترق السلم المجتمعي الأردني عبر السوشال ميديا، **صحيفة الغد الأردنية**، ٢٠٢٠. www.alghad.com
- المجالي، رضوان، أثر الحركات الاحتجاجية على الاستقرار السياسي في الأردن، **مجلة دفاتر القانون والسياسية**، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، ٢٠١٥، (١٢):٤٩-٦٤.

- المجالي، رضوان، **أثر العوامل الخارجية في السياسة الخارجية للدولة**، مذكرات مادة نظرية السياسة الخارجية، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٢٠.
- المجالي، رضوان، **الاستقرار السياسي: المفهوم والماهية، قضايا دولية وإقليمية معاصرة**، قسم العلوم السياسية، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠٢١.
- المشاقبة، أمين، عوامل الاستقرار السياسي في المملكة، **صحيفة الرأي الأردنية**، عمان، بتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٥.
- المشاقبة، أمين، التحديات الداخلية والخارجية للأردن في ظل المتغيرات الإقليمية، **موقع الساعة الإخباري**، ٢٠٢١٨/٨/١٢. www.alsaa.net
- موقع عمون الاخباري، (٢٠١٩)، مصدر الشائعات الخارجية، تاريخ المشاهدة ٢٠٢١/٤/٨. www.ammonnews.net
- موقع المملكة، الحرب على الإرهاب، إرهاب داعش ضد الأردن، بتاريخ ٢٨ اكتوبر ٢٠١٩. www.almamlakatv.com

المراجع الأجنبية:

- Al Zaman, Sayeed, et al, Social Media Rumors in Bangladesh, **Journal of Information Science Theory and Practice**. 2020, (8)3: 77-90.
- Draghici, S, &Khatri, P, & Romero, R., "A System Biology Approach for Pathway Level Analysis", **Canome Research, Cold Spring Harbor Laboratory Press**, September, 2007.
- Nekovee, Maziar, et al, Theory of Rumour Spreading In complex Social Networks, **Physica A: Statistical Mechanics and its Applications**, 2008,(374)1: 457-470,9 July.
- Radu, Mădalina, Political Stability- a condition for Sustainable Growth in Romania?, Procedia Economics and Finance Journal, No(30). **Amsterdam: Elsevier, Notherlands**, 2015.
- Tomas Meluzin& et al,Rumours Related to Political Instability and Their Impact on IPOs. The Use of QualitativeModellingwith Incomplete Knowledge, **Polish Journal of Management Studies**, 2017, (16)2: 171-187.
- UN, Democracy and Development: The Role of the UN, **Discussion Paper, United Nation**, September, 2013.
- USAID, Jordan Media Assessment White Paper Government and Media Outreach in the Age of Covide-19, **Governance integration for Stabilization and Resilience in the Middle East and North Africa (GISR MINA),**2020 June 18.